أبعاد
abaad

مسح وطني حول مواقف العامة تجاه الجرائم الجنسية والإصلاح القانوني
(الباب السابع)

ملخص

٠١ الملخـــص التنفيـــذي:

قدمت مؤسسة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين مؤخرًا مسودة قانون لتعديل الفصل السابع من قانون العقوبات اللبناني، بهدف تغيير عنوانه وإدخال الإصلاحات التالية:**(١)** إزالة اللغة التمييزية المتعلقة بـ "الشرف" وإعادة صياغة الجرائم على أنها انتهاكات للسلامة الجسدية والكرامة؛ **(٢)** تعزيز حماية النساء والأطفال؛ و**(٣)** تشديد العقوبات على الجرائم الجنسية.

في هذا السياق، تواصلت أبعاد مع معهد أبحاث لإجراء مسح وطني لقياس مستوى وعي الجمهور، المواقف، ودعم الإصلاحات، بهدف توجيه استراتيجيات المناصرة والتواصل والمشاركة السياسية.

تولى مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI) تنفيذ وتحليل المسح الوطني.

٠٢ المنهجيـــة:

تماشيًا مع أهداف المشروع، اعتمدت الدراسة على منهجية بحثية قائمة على المقابلات الإحصائية وجهًا لوجه، وشملت عينة مكونة من ١,٥٠٠ بالغ/ة لبناني/ة (١٨ سنة فما فوق) مقيم/ة في لبنان، من خلال عينة ممثلة تأخذ بعين الاعتبار التنوع داخل المجتمع اللبناني، مصنفة حسب الجنس، العمر، والمنطقة السكنية. وقد تم إجراء العمل الميداني خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٥.

تكون المسح الوطني من ثلاث مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى:** المرحلة التحضيرية، والتي شملت تطوير الأدوات الفنية للعمل الميداني (باللغتين العربية والإنجليزية)، برمجة الاستبيان على منصة KOBO، إعداد منهجية أخذ العينات، واختيار وتدريب الباحثين/ات ومحققي البيانات.

- **المرحلة الثانية:** إدارة العمل الميداني، والتي تضمنت ما يلي:
  - إجراء ١,٥٠٠ مقابلة وجهًا لوجه في جميع المناطق من خلال عينة وطنية ممثلة؛
  - إدارة فريق الباحثين/ات أثناء العمل الميداني تحت إشراف يومي، وتنسيق ميداني، واتخاذ إجراءات لضمان جودة البيانات؛
  - ترميز البيانات وتنظيفها في نهاية العمل الميداني.

- **المرحلة الثالثة:** التحليل الإحصائي التفصيلي، والتي شملت إعداد التقارير، عرض النتائج، وعملية التحقق من صحة البيانات.

النتائج الرئيسية للمسح الوطني:

١. المعرفة بالقانون:

تبين أن مستوى الوعي بالفصل السابع الحالي من قانون العقوبات منخفض، ولا سيما في المناطق النائية من لبنان. كما أن الجمهور العام يفتقر تقريبًا إلى المعرفة بالتعديلات المقترحة على الجرائم الجنسية المدرجة في الفصل السابع من قانون العقوبات. ومع ذلك، أظهرت استطلاعات الرأي أن العقوبات الحالية ضد الجناة كما هو منصوص عليها حاليًا في قانون العقوبات غير كافية لتوفير الحماية من العنف والجرائم الجنسية.

النتائـــــج الرئيـــسية:

٥٦٪

من اللبنانيين/ات يعتقدون بأن قانون العقوبات اللبناني يجرم العنف الجنسي حاليًا.

٨٥٪

من اللبنانيين/ات لم يسمعوا عن التعديلات المقترحة مؤخرًا على الجرائم الجنسية المدرجة في الفصل السابع من قانون العقوبات.

٨١٪

من اللبنانيين/ات يعتقدون بأن العقوبات الحالية تجاه الجرائم الجنسية هي عقوبات غير كافية.

٢. المواقف والمعتقدات:

تبين أن الجمهور العام يعتبر كل فعل لإكراه الزوجة على الجماع بدون موافقتها جريمة بحقها. وبالمثل، يعتقد غالبية اللبنانيين/ات أن الجاني هو الأكثر لومًا عند حدوث العنف الجنسي. كما أن الغالبية لا تتفق مع العبارة التي تقول إن التبليغ عن العنف الجنسي يسبب العار للعائلة.

ومع ذلك، تبين أن قضية ما يُعرف بـ «الشرف» ما زالت مسألة حساسة لأكثر من نصف الجمهور، الذين يعتقدون أنه يجب أن تؤثر هذه المسألة على طريقة الإبلاغ عن الجرائم الجنسية.

النتائـــــج الرئيـــسية:

٧٨٪

من اللبنانيين/ات يعتبرون فعل إكراه الزوجة على الجُماع بغير رضاها هو جريمة بحقها.

٥٥٪

من اللبنانيين/ات يعتقدون أن ما يُعرف بـ «الشرف» يجب أن يؤثر على طريقة الإبلاغ عن الجرائم الجنسية.

٦٢٪

من اللبنانيين/ات يعتبرون أن الجاني هو الأكثر لومًا عند حدوث العنف الجنسي.

٥١٪

من اللبنانيين/ات يعتقدون أن التبليغ عن العنف الجنسي يسبب العار للعائلة.

٣. السلــوك والتجربــة

كشف المسح الوطني أن التحرش الجنسي والاعتداءات والعنف لا تزال موجودة إلى حد ما. أشار بعض المستطلعين إلى أنهم يعرفون شخصًا تعرض للعنف الجنسي، وكانت الغالبية العظمى من الناجيات/ين من النساء والأطفال. في المقابل، اعترف عدد قليل من المشاركين/ات بأنهم/ن قد تعرضوا للتحرش أو العنف الجنسي بأنفسهم (خصوصًا النساء والأشخاص في منتصف العمر).

لسوء الحظ، تم الإبلاغ عن أقل من حالة واحدة من كل أربع حالات تحرش أو عنف جنسي فقط (ولم يبلغ الرجال عن أي حالة على الإطلاق). وغالبًا ما تم الإبلاغ عن هذه الحوادث لأفراد العائلة، ونادرًا ما تم الإبلاغ عنها للجهات الأمنية أو السلطات الرسمية. في الواقع، نصف من لم يبلغوا عن هذه الحوادث كانوا يفتقرون للثقة في الأجهزة الأمنية والجهات القضائية، وكان سبب رئيسي آخر لعدم الإبلاغ هو الخوف من الوصمة الاجتماعية والشعور بالعار.

ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من الجمهور العام يشجعون بالفعل أي شخص مقرب لهم على الإبلاغ في حال التعرض للعنف الجنسي (وكان هذا أكثر وضوحًا بين النساء).

النتائـــــج الرئيــسية:

٨٤٪

من اللبنانيين/ات ليس لديهم معرفة شخصية بأي شخص تعرّض للاعتداء الجنسي.

٩٦٪

من اللبنانيين/ات قالوا إنهم لم يتعرضوا للتحرش أو العنف الجنسي في حياتهم.

٧٩٪

من اللبنانيين/ات قالوا إنهم سيشجّعون الأشخاص المقرّبين منهم على الإبلاغ عن الحادثة إذا تعرّضوا للاعتداء الجنسي.

٤. دعم الإصلاح القانوني

في الواقع، منح الرأي العام في لبنان الضوء الأخضر بوضوح للجهود المبذولة نحو إصلاح الفصل السابع من قانون العقوبات اللبناني، وأيد الاتجاه العام والمضمون الرئيسي لمسودة القانون المقدمة من مؤسسة أبعاد، وخصوصًا فيما يتعلق بالدعوة لإعادة صياغة الجرائم تحت عنوان «الجرائم الجنسية» وفرض عقوبات أشد.

في ضوء ضعف الرضا عن جهود الدولة اللبنانية الحالية في حماية النساء والأطفال من العنف الجنسي، يرى الجمهور العام أن إصلاح قانون الجرائم الجنسية في لبنان لحماية الناجيات/ين أمر بالغ الأهمية. كما أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن الغالبية الساحقة تؤيد زيادة العقوبات على مرتكبي الجرائم الجنسية.

كما أيد الجمهور العام التعديلات المقترحة التالية للفصل السابع من قانون العقوبات اللبناني: (أ) إلغاء أي تمييز سواء كان الناجية/الناجي عذراء أم لا، و(ب) إلغاء الوصاية عندما يكون المعتدي هو نفسه الوصي.

٧١٪

من اللبنانيين/ات يؤيدون تغيير المصطلح القانوني «الاعتداء على العِرض» الوارد حاليًا في نص القانون، إلى مصطلح «الاعتداء الجنسي».

٩٥٪

من اللبنانيين/ات يؤيدون تشديد عقوبة مجامعة قاصر، من الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات إلى الأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة.

٩٨٪

من اللبنانيين/ات يؤيدون تشديد العقوبة على جناة الجرائم الجنسية.

٧٨٪

من اللبنانيين/ات يعتقدون بأن السلطات اللبنانية لا تقوم حاليًا بما يكفي لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي.

٨٦٪

من اللبنانيين/ات يؤيدون تشديد عقوبة من أكره غيره بالعنف أو بالتهديد على الجماع، من الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات إلى الأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة.

٩٥٪

من اللبنانيين/ات يؤيدون أهمية إصلاح قانون العقوبات اللبناني في ما يتعلق بالجرائم الجنسية، بهدف توفير حماية أكبر للناجين/ات.

التوصيـــات:

في ضوء نتائج هذا المسح الوطني، تتناول التوصيات ثلاثة محاور رئيسية:

1. تطوير حملات التوعية
2. تعزيز حماية النساء والأطفال
3. المضي قدمًا في الدعوة للإصلاح القانوني

١.١.١ حملات التوعية

نظرًا لمستويات المعرفة المنخفضة بالفصل السابع الحالي من قانون العقوبات وأحكامه، ولعدم الوعي بالتعديلات المقترحة مؤخرًا على الجرائم الجنسية المدرجة ضمن الفصل السابع والتي قدمتها منظمة أبعاد، يُوصى بشدة بتطوير حملة تواصلية منظمة ومستهدفة بشكل جيد، بهدف تعزيز وعي الجمهور بما يلي:

١. القوانين واللوائح الحالية المتعلقة بالجرائم الجنسية (بشكل عام، مع التركيز على: النساء، الشباب، ومناطق الشمال والجنوب والبقاع)، وخاصة من حيث:

أ. المحتوى التقليدي والقديم، والمنهجية المستخدمة، والمصطلحات المستعملة.
ينبغي أن تستهدف الحملة التوعوية المفاهيم التالية المتضمنة حاليًا ضمن الفصل السابع من قانون العقوبات:

#	الموضوع	الفئات المستهدفة الرئيسية
1	**قضية ما يُعرف بـ "الشرف"**	لا تزال هذه القضية محل جدل كبير مقارنة بالقضايا الأخرى، ويوصي بأن تستهدف حملة التوعية الجمهور العام، مع التركيز بشكل خاص على: • كبار السن • منطقة الشمال • منطقة البقاع • جبل لبنان
2	**لوم الضحية**	• كبار السن • منطقة الجنوب • جبل لبنان
3	**الوصمة الاجتماعية و"العار"**	• النساء • الشباب • بيروت • منطقة البقاع • منطقة الجنوب

ب. كشف الثغرات التي لا يزال القانون يحتفظ بها، مثل:

i. استثناء الزواج للمرتكبين؛
ii. قضية وصاية الجناة، وما إلى ذلك.

٢. التعديلات القانونية المقترحة

(بشكل عام، مع التركيز على: النساء، الشباب، ومناطق الشمال والبقاع والجنوب) ، مع اهتمام خاص بالحاجة الملحة إلى:

أ. تعزيز إجراءات الحماية للنساء والأطفال من التحرش والعنف الجنسي؛

ب. إزالة اللغة التمييزية المتعلقة بـ»الشرف»؛

ج. إعادة تصنيف الجرائم على أنها انتهاكات للسلامة الجسدية والكرامة.

٣. أهمية تشجيع الإبلاغ عن الجرائم الجنسية وتقليل الحواجز المرتبطة بها، من حيث:

أ. الأعراف والتقاليد الاجتماعية (العلاقات الأسرية والقبلية) ؛

ب. القيم الثقافية، مثل «الشرف»، الوصمة الاجتماعية والعار، لوم الضحية، وقضية العذرية؛

ج. ضعف الممارسات المؤسسية من قبل أجهزة القانون والهيئات القضائية.

كما كشفت النتائج عن الحاجة إلى تطوير حملة توعية ودعوة للإصلاح، تهدف إلى تعزيز الوعي بين الفئات السكانية التالية (دون إهمال الفئات الأخرى حسب الموضوعات المطروحة):

- النساء؛
- الشباب والبالغين؛
- المناطق النائية مثل الشمال والبقاع والجنوب.

١.٢. تعزيـــز الحمايـــة

نظرًا لأن المسح الوطني أظهر استمرار التحرش والاعتداءات والعنف الجنسي، يُوصى بتكثيف الجهود في ثلاث مجالات رئيسية:

١. **إصلاح الأحكام القانونية بما يعزز حماية النساء والأطفال، بما في ذلك رفع العقوبات على الجناة، كما هو مقترح في مشروع القانون الذي قدمته منظمة أبعاد؛**

٢. **تشجيع الناجين/الناجيات على الإبلاغ عن الجرائم الجنسية؛**

٣. **العمل على تعزيز المستوى المؤسسي، لا سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات في المؤسسات مثل أجهزة القانون والهيئات القضائية.**

لغرض تعزيز الحماية، يجب أن تستهدف الحملات الاعلانية كل من الجمهور العام والمشرعين، بالإضافة إلى المستوى المؤسسي في أجهزة القانون والقضاء. ومع ذلك، يجب أن تأخذ هذه الحملات بعين الاعتبار نهج «من القاعدة إلى القمة»، لضمان تأثير أوسع على المعتقدات والسلوكيات والأعراف والتقاليد الاجتماعية. ويعني ذلك ضرورة تطبيق هذه الحملات على المستوى المجتمعي بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى الإقليمي، مثل السلطات المحلية والبلديات، قادة المجتمع، تعاونيات النساء، منظمات الشباب، الجمعيات الثقافية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني المحلية وغير الحكومية.

١.٣. لمضي قدمًا بالإصلاح القانوني

أظهرت نتائج المسح الوطني دعمًا كبيرًا للإصلاحات المتعلقة بالفصل السابع من قانون العقوبات اللبناني، ومستوى عالٍ جدًا من الموافقة على أهم تفاصيل التعديلات المقترحة من قبل أبعاد.

ويجب أن يعزز هذا التأييد الواسع لإصلاحات أبعاد القانونية من أنشطة المنظمة وحملاتها الدعائية للحصول على موافقة المشرعين على تعديل الفصل السابع.

يمكن أيضًا استخدام المسح الوطني كأداة فعّالة لتحقيق هذا الهدف من خلال أنشطة الضغط على صناع القرار وأجندة العمل الخاصة بذلك. وعليه، ينبغي على أبعاد العمل على حملة تواصلية تستند إلى نتائج المسح الوطني، تستهدف تحقيق هدفين رئيسيين:

١. **خلق توافق واسع بين الجمهور العام حول إصلاح الفصل السابع من قانون العقوبات اللبناني، في محورين:**

أ - أهمية التعديلات المقترحة لتوفير حماية أفضل للنساء والأطفال؛

ب - الإلحاح والضرورة الماسة للإصلاحات القانونية المقترحة لمكافحة الجرائم الجنسية.

٢. **تعزيز حملة الضغط على المشرعين بمستويات مختلفة:**

- بدءًا على المستوى الشخصي، من خلال التواصل الفردي مع أكثر المشرعين دعمًا للإصلاحات، بهدف التعاون معهم لإقناع الآخرين وتوسيع نطاق الضغط لصالح التعديلات المقترحة. وينبغي أن ينتهي ذلك على الأقل بعشرة نواب يقدمون طلبًا رسميًا للمطالبة بتعديلات الفصل السابع من قانون العقوبات اللبناني.

- بعد ذلك، يجب أن تستهدف حملة الضغط الكتل البرلمانية المختلفة، إما من خلال رئيس كل كتلة، أو - في أفضل السيناريوهات - جميع أعضاء كل كتلة، وذلك عبر طلب اجتماعات معهم لعرض التعديلات المقدمة من منظمة أبعاد.

- بالإضافة إلى ذلك، يمكن لحملة الضغط استهداف الأحزاب السياسية أو الانتماءات الحزبية للمشرعين، ما يتيح فرصة لحملة توعية أوسع وتأييد أكبر للإصلاح.

- أخيرًا، قد تحاول الحملات إقامة حوار مباشر مع رئيس مجلس النواب أو المقربين منه عند الحاجة.

ويجب الإشارة إلى أن حملة الضغط على الهيئة التشريعية والنواب يجب أن تركز على تعزيز حماية النساء والأطفال من الجرائم الجنسية، وليس على موضوع تحديث القوانين واللوائح فقط.